المشهد الرابع
مرحلة الفوضى القادمة

يبدو المشهد السياسى العربى متجها نحو مرحلة جديدة هى فى الغالب الأعم مرحلة انتقالية . يحدث هذا بسبب تطورات الداخل والخارج معا . فعلى الصعيد الداخلى نجد الجمود السياسى قد وصل لمرحلة غير مسبوقة، يصاحبه رفع شعارات أو التلويح بقرارات تمهد لإصلاح قادم، كما يحدث فى مصر . ومع هذا لا يتحقق قدر معقول من الحركية السياسية، ولا يحدث قدر من التغيير والتحول، رغم التطورات التى تلحق بالمنطقة . وفى نفس الوقت تتزايد التحديات الاقتصادية التى تتأثر بالمناخ الدولى، وأوضاع تحرير التجارة الخارجية . يصاحب ذلك عمليات مستمرة لتحرير الاقتصاد دون تحرير السياسة . ومع تحرير الاقتصاد والاتجاه نحو الخصخصة وتزايد دور القطاع الخاص يتراجع دور الدولة . لتصبح الدولة غير قابضة على مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة تدريجيا، ولكنها تظل قابضة على المجال السياسى والإعلامى . ويتحقق ذلك من خلال الدمج المقصود للدولة مع النظام الحاكم والحكومة والحزب الحاكم فى كيان واحد مشكل للنخبة الحاكمة .

وعلى صعيد الإنجاز الداخلى نرى تراجع القدرة على تحقيق إنجازات ملموسة تحقق التقدم على المستوى الصناعى أو العلمى أو التكنولوچى. مما يؤدى إلى هشاشة الوضع الداخلى، وتأثره بالأزمات ذات المنشأ الداخلى أو الخارجى. ولهذا يتوتر الوضع الاقتصادى والحياتى والعملى بسبب فقدانه لدرجة معقولة من التوازن والاستمرارية. حيث تصبح الأوضاع الحياتية مهددة بالتغير أو التراجع. وتعجز العديد من الفئات عن تحقيق الحياة الكريمة، كما تعجز العديد من الفئات الأخرى عن تأمين مستوى حياتها والاحتفاظ بما تحقق لها من مستوى معيشى.

تلك الحالة الداخلية ـ التى تعد مصر نموذجا لها ـ تجمع بين التجميد السياسى والاضطراب الداخلى لتحقق شكلا مزيفا من الاستقرار ينطوى فى الواقع على نوع من الغليان الداخلى المكتوم. وتتوازى مع هذه الحالة أوضاع دولية متغيرة ومتسارعة الخطى. حيث تتجه السياسة الخارجية الأمريكية إلى فرض هيمنتها الكاملة على المنطقة. وتقوم الخطة الأمريكية على إعادة تشكيل النظم السياسية فى المنطقة ـ على غرار النمط السياسى الغربى ـ حتى تصبح الأنظمة العربية متطابقة مع النموذج السياسى الديمقراطى الغربى، وبالتالى متجانسة مع السياسة الغربية، وخاصة السياسة الأمريكية.

والتوجه الأمريكى يسمح ضمنا ببعض الفروق بين بلد وآخر، ولكنه يتصور أن الهدف النهائى هو تحقيق الديمقراطية الغربية كنظام سياسى،

وكنظام للقيم. مما يتطلب تغريب نظام الحياة العربية على كافة المستويات. فالمطلوب يبدأ بالنظام السياسى، ولكن لا ينتهى عنده. فعملية زرع القيم الغربية تؤدى إلى تأثيرات بالغة على نمط الأسرة ومفاهيم الزواج، وأنماط الحياة. وعندما ننظر لجدول أعمال التغيير الذى تبشر به السياسة الخارجية الأمريكية نجده يتناول العديد من القيم الأساسية، ويشمل مناهج التعليم والخطاب الدينى، مما يعنى أنه يشمل الأسس الحضارية والثقافية للأمة. فنحن بصدد عملية تغريب لمجمل حضارة الأمة.

إذا حاولنا الجمع بين المشهد الداخلى والمشهد الخارجى سنجد أننا بصدد حالة تدفع للتغيير وليست حالة استقرار بأى معنى من المعانى. فالنظام المصرى يعمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويعيد ترتيب الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، مع احتفاظه بالسيطرة الكاملة على المجال السياسى والإعلامى، مع محاولة تغيير الشكل الخارجى للسياسة دون جوهر الممارسة السياسية، وبالتالى دون جوهر الحرية السياسية. لهذا يعمل النظام السياسى المصرى على تعديل شكل الممارسة السياسية ـ مثل عملية انتخاب الرئيس ـ دون أن يعمل بجدية على تحرير مجال العمل السياسى. ومن الجانب الآخر سنجد السياسة الخارجية الأمريكية تدفع نحو تحريك مجال العمل السياسى، ولكن بشروط محددة، أهمها قيام حالة من الديمقراطية التى لا تسمح لأى قوى

بالوصول إلى الحكم، عدا القوى المناصرة للسياسة الغربية والتابعة لها، وهى تلك القوى المتغربة والتى تتبع المشروع السياسى الغربى، وتنادى بتغريب الثقافة والحضارة.

نفهم من هذا أننا بصدد حالة من التحريك المشروط والمقيد من قِبَل النظام السياسى العربى والسياسة الخارجية الأمريكية. والاختلاف فى مضمون الشروط التى يضعها كل طرف، ولكنها تتفق فى تحديد الهدف المطلوب من خلال الانفراد بالسلطة. فالنظام السياسى العربى يحاول الحفاظ على انفراده بالسلطة، والسياسة الخارجية الأمريكية تريد الحفاظ على هيمنتها على المنطقة العربية والإسلامية. لذلك نرى أننا بصدد عملية للتحريك والتقييد فى آن واحد.

تلك الحالة المضطربة فى أسسها، والتى تريد تحريك الناس ولكن فى حركة مقيدة، وتريد تحقيق حرية سياسية مشروطة، وهى فى التحليل النهائى ليست حرية، هى فى الواقع حالة تؤدى للفوضى، ولن تؤدى لتحقيق أهداف الأطراف الفاعلة والمالكة للسلطة داخليا وخارجيا. فعملية التحريك المقيد تفترض وجود منهج عمل يسمح بتحريك الناس بحرية مفترضة أو مزعومة، مع وضع قيود غير منظورة على حركة الناس تجعلهم يفقدون حريتهم فى الحركة غير المشروطة دون وعى منهم.

فالسياسة الخارجية الأمريكية تفترض إمكانية تشكيل ديمقراطية تسمح للناس باختيار الحل الغربى بحرية دون استخدام هذه الحرية

لتحقيق أى اختيار آخر. والنظام السياسى العربى يريد تحريك النشاط الأهلى ليكون دعما له دون أى تحرك لا يدعم استمراره فى السلطة. ولكن الواقع الاجتماعى والسياسى لا يمكن تصنيعه وتشكيله بهذه الصورة، لذلك ستتجه القوى الداخلية والخارجية لعملية الخداع المنظم الذى يعتمد على الآلة الإعلامية. ويمكننا افتراض تفوق الآلة الإعلامية الغربية على الآلة الإعلامية التى يسيطر عليها النظام السياسى العربى. ولكن الواقع يؤكد على استحالة نجاح عمليات التضليل الكلى والشامل، والعراق نموذج مهم فى هذا المجال، حيث نرى فشل عملية الخداع الأمريكى فى التأثير على الوعى الجمعى للعراقيين. ولكن الملاحظ فى مسلك الاحتلال الأمريكى هو محاولة تصنيع قوى سياسية وحالة سياسية تحقق الهدف المتمثل فى تشكيل نظام سياسى غربى فى قيمه، وتابع للسياسة الأمريكية فى سياساته.

نخلص من ذلك التعارض الفج بين الهدف والغاية، وبين الوسائل والشروط، أننا بصدد مرحلة من الاضطراب والتوتر، أى حالة من التغير المنظم والمنفلت. هى حالة تحاول فيها الجهة الحائزة على السلطة والقوة تحقيق تحريك مقيد، مما يعنى تقييد كل المعارضين لها، مع عدم إمكانية تقييد كل الناس ولا كل العقول. وهذا ما سيؤدى إلى حالة من الفوضى، حيث سيتحول التحريك المقيد إلى عملية تحريك غير منظم، وبقدر القيود المفروضة على القوى والتيارات المعبرة عن حضارة الأمة بقدر ما يكون التحرك المنفلت من القيود المفروضة غير منظم.

ومن حالة الفوضى القادمة سوف يتشكل الواقع السياسى العربى خلال العقد القادم. خاصة مع محاولات تسوية القضية الفلسطينية تسوية أقل ما يمكن أن يقال عليها إنها تسوية لنصرة العدو. ويضاف لذلك ما يحدث فى العراق وأفغانستان، وما يراد بسورية وإيران، وكلها عمليات احتلال وهيمنة تؤكد الهدف النهائى من السياسة الأمريكية، وتعظم من مشاعر العداء لأمريكا، ومن الرغبة الجماهيرية لمقاومة التدخل والعدوان الخارجى، مما يعظم من حالة الاضطراب الداخلى.

والمشكلة تكمن فى عدم إدراك النظام السياسى العربى لحقيقة فقدانه للشرعية الجماهيرية، مما يؤدى لسقوطه تحت وطأة الضغوط الخارجية، وفشله فى قيادة حركة الداخل العربى. مما سيؤدى لسقوط سلطته فى نهاية الأمر بسبب خضوعه للضغوط الخارجية، فتفقد القوى الخارجية سيطرتها على الأوضاع الداخلية؛ لأنها فى الواقع تسيطر على النظام السياسى العربى من خلال الأنظمة المتحالفة معها. وبهذا تبدأ مرحلة انتقالية من الفوضى.

***

هل ينتحر النظام الحاكم ؟!

عندما نتكلم عن الإصلاح السياسى يفترض ضمنا شمول عملية الإصلاح على تحقيق الحرية السياسية، بما فى ذلك التعدد السياسى والتنافس الحر بين الفصائل السياسية، والانتخابات الحرة المباشرة، أى

مجمل آليات العمل السياسى الممارسة فى النظم الديمقراطية. وعندما يتناول النظام السياسى المصرى مسألة الإصلاح السياسى، ويقدم تصوره عنها، ويحاول تقديم بعض المبادرات، نفهم من ذلك محاولة النظام لتطبيق الديمقراطية على مراحل متتالية، أيّا كان البرنامج الزمنى للتطبيق. وهناك العديد من المشكلات المهمة حول مفهوم الممارسة الديمقراطية وقواعد العمل السياسى الحر، وكيف نحقق التعددية السياسية والممارسة السياسية الحرة التى تحقق إرادة جمهور الأمة، دون أن يتم احتكار العمل السياسى من قِبَل نخب سياسية تعرقل فى النهاية إرادة الأمة، ودون أن تكون الممارسة الديمقراطية واجهة لعملية تغريب منظم، ووسيلة لتحقيق الهيمنة الخارجية على مصير الأمة، ودون أن تكون وسيلة لضرب هوية الأمة والاعتداء على استقلالنا الحضارى، أى وسيلة للاستعمار الجديد. ولكن بجانب هذه المشكلات المهمة نتصور تعرض عملية الإصلاح السياسى لتحد آخر سيكون له تداعيات خطيرة، ويكمن هذا التحدى فى مدى قابلية النظام السياسى المصرى للتجاوب والتكيف مع عملية الإصلاح السياسى، حتى إذا أجريت هذه العملية من خلال النظام نفسه وطبقا لرؤيته الخاصة.

نقصد من ذلك النظر لطبيعة النظام السياسى المصرى حتى نستطيع تعريف خصائصه فى مواجهة خصائص الممارسة السياسية القائمة على التعددية والحرية. والنظام السياسى المصرى يقوم على أسس مستمدة من

تجربته التاريخية. فنظام انقلاب يوليو قام على انقلاب من داخل الجناح العسكرى للدولة المصرية، حيث استولى على الحكم نخبة من صغار الضباط. ونفهم من ذلك حدوث الانقلاب داخل الجهاز الإدارى لدولة المستعمر التى أقامها الاستعمار البريطانى فى مصر، وتلك أول المشكلات؛ لأن نخبة الانقلاب العسكرى ورثة دولة الاستعمار، أى ورثة نظام فرض على الناس بحكم قوة الاحتلال العسكرى.

الأمر الثانى يتضح فى ممارسة رجال يوليو للحكم من خلال الجهاز الإدارى للدولة بشقيه المدنى والعسكرى، مع تغليب الشق العسكرى. مما جعل النظام السياسى الحاكم فى مصر نظاما يقوم على الدولة ويخرج منها، ويستخدم أدوات الإدارة والسلطة، وليس ممارسة السياسة والعمل الجماهيرى. وهكذا تحولت شرعية النظام لتعتمد كلية على سيطرة النخبة الحاكمة على الدولة، ومن خلال هذه السيطرة تمارس سلطتها ـ ولا ينازعها أحد فيها ـ لأن من ينازع النظام الحاكم ينازع الدولة نفسها فى واقع الأمر، والتعددية تتحقق فى السياسة ولا تتحقق فى الدولة. وبهذا تصبح كل معارضة للنظام هى تهديداً لأمن الدولة، ولهذا أيضا ظهرت موجة العنف فى الربع الأخير من القرن العشرين فى محاولة لإسقاط النظام من خلال الاستيلاء على الدولة.

وعندما نتكلم عن نظام الحزب الواحد ـ المستمر منذ هيئة التحرير حتى الحزب الوطنى الديمقراطى ـ نتكلم فى الواقع عن المؤسسة السياسية التى

تضم النخبة الحاكمة، وتشكل صورتها السياسية. ولكن هذه المؤسسة السياسية ليست مصدر النخبة الحاكمة، وليست بالتالى مصدر سلطة النخبة الحاكمة، ولا المؤسسة لشرعية الحكم. ولكن المؤسسة السياسية المحتكرة للسلطة فى مصر مثلت الإطار الخارجى المعبر عن النخبة المسيطرة على جهاز الدولة، والتى تستمد سلطتها من سيطرتها على جهاز الدولة بكل ما لدى هذا الجهاز من سلطات. لهذا يصبح من الصحيح تعريف النظام السياسى الحاكم فى مصر بوصفه النخبة السياسية المسيطرة على جهاز الدولة، والتى تتوالى فيما بينها الأجيال من خلال تسليم من يملك السلطة لمن يختار ليملك السلطة بعده.

تلك الصورة تجعل من الحزب الحاكم والحكومة ومؤسسة الرئاسة والدولة كيانا واحدا فى واقع الأمر. وهو كيان يقوم فى الأساس على الدولة كمصدر للسلطة والقوة، والمالكة للقوة القاهرة بحكم القانون والدستور، وبالتالى تصبح مؤسسة الرئاسة هى النظام السياسى الحاكم فى مصر؛ لأنها رأس الدولة والسلطة العليا فيها. ويكتمل جهاز الحكم بمجلس الوزراء، وهم المكلفون بإدارة الدولة بتفويض من مؤسسة الرئاسة، ويصبح حزب الأغلبية هنا هو الإطار التنظيمى لأفراد النخبة الحاكمة، أى الأفراد الذين يأتى منهم الحكام ورجال الحكم، مع احتفاظ المؤسسة العسكرية حتى الآن بدورها الأساسى كمصدر لمن يأتى على رأس الدولة.

بهذا تتضح مشكلة الحديث عن الإصلاح السياسى، فأى إصلاح سياسى سيقوم على التعددية السياسية والتنافس السياسى الحر والانتخاب الحر المباشر، ولكن الطرف الأساسى فى هذه المسألة هو النظام الحالى الذى يفترض أن يقبل طواعية أو إجبارا الدخول فى عملية سياسية حرة. فإذا جاء الإصلاح السياسى المعبر عن جماهير الأمة والنابع منها أو جاء الإصلاح السياسى الذى تفرضه الإدارة الأمريكية علينا وتؤيده نخب المارينز العرب، أو جاء الإصلاح السياسى المتدرج والمتمهل والبطىء الذى ينادى به النظام الحاكم فى مصر، فإن النتيجة النهائية ستدخلنا فى مرحلة التعددية السياسية.

والمشكلة الرئيسية تكمن فى استحالة إقامة التعددية فى مواجهة الدولة، أو قيام التنافس السياسى الحر فى مواجهة الدولة، وبالطبع هناك استحالة ممارسة تداول السلطة مع الدولة. والحقيقة تنكشف أكثر عندما نحاول رسم حدود النظام الحاكم فى مصر، فسنجده يصل لكل جزء من أجهزة الدولة التنفيذية. فإذا أدركنا دور الدولة فى مصر ـ والذى شهد بعض الانسحابات الجزئية ـ سنجده دورًا شاملاً قابضًا. لهذا نصبح أمام اختيارات محددة، منها فك الارتباط بين نظام الحكم والدولة كنتيجة لما يمكن أن يحدث من إصلاحات فى النظام السياسى، وهو ما يؤدى لسقوط النظام تلقائيًا والدخول فى مرحلة انتقالية قد تميزها درجات من الفوضى، أو انقلاب النظام الحاكم على كل محاولات التغيير، وتزايد الاستبداد السياسى، فلا يأتى التغيير إلا بالانتفاضة الشعبية.

الحلف البرتقالى
واستغلال الحرمان السياسى والطموح الطائفى

أصبحت الضغوط الأمريكية المتزايدة على نظام الحكم فى مصر دليلا على عزم الإدارة الأمريكية على تحقيق خططها تجاه الدول العربية والإسلامية دون أى تباطؤ أو انتظار. فمن الواضح تصميم الإدارة الأمريكية على تحقيق تغير نوعى فى نظام الحكم فى مصر، باعتبار أن تحقيق المخطط الأمريكى فى مصر كفيل بتسريع عملية التغيير فى باقى الدول العربية والإسلامية. لهذا يبدو من الواضح رغبة الإدارة الأمريكية فى تتويج عمليات التدخل الحادثة فى فلسطين والعراق ولبنان بتحقيق انتصار جديد ومؤثر فى مصر حتى يتأكد الدور الأمريكى، وتسقط كل الحكومات تباعا تلبية للضغط الأمريكى.

ومن توالى الرسائل الصادرة من الإدارة الأمريكية ـ خاصة خطب الرئيس بوش الابن ـ يتضح أن قيادة أمريكا للعالم تبدأ من العالمين العربى والإسلامى، لهذا تركز السياسة الخارجية الأمريكية على منطقتنا لتحتل قلب العالم، فيقع العالم كله تحت سيطرتها. ومع عودة التحالف الأمريكى الأوروبى أصبح العالم الغربى كله يقود مسيرة السيطرة على العالم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبرعاية الدول الأوروبية. وبتجاوز الخلاف حول استخدام القوة فى المسألة العراقية تتجمع ضغوط الدول الغربية فى اتجاه واحد لا يسمح بأى قدر من المناورة أو المرونة.

ولهذا يتجه التمويل الغربى ـ الأوروبى والأمريكى ـ فى اتجاه توظيف كل الأموال المتاحة كمعونات لخدمة الهدف السياسى المباشر، وهو تغيير الأنظمة السياسية.

وكل المطالبات الغربية لا تتجه نحو تحقيق بعض المطالب قدر ما تتجه نحو محاولة إحداث تغيير سياسى جذرى. ومن الممارسات الأمريكية فى العراق نعرف أن الهدف النهائى للسياسة الغربية يتمثل فى إقامة أنظمة سياسية غربية فى البلدان العربية والإسلامية. فليس المطلوب هو تحقيق الديمقراطية أو تطبيق حقوق الإنسان كما يقال، ولكن المطلوب هو تطبيق ديمقراطية لا تأتى بما يريده الناس بل تأتى بنخب متغربة ومتحالفة مع الغرب وتطبق سياسته وتمرر مصالحه، وتنتمى له فكريا وسياسيا.

لهذا نرى أن الأنظمة العربية المتحالفة مع الغرب ـ والتى تقيم علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ـ لم تعد صالحة للاستمرار، طبقا للرؤية الأمريكية والأوروبية. فالهدف السياسى المطلوب تحقيقه، يتجاوز مسألة التحالف إلى التبعية المطلقة، والتى تبدأ بالتبعية السياسية والفكرية، أى التبعية الحضارية الكاملة. وهذه المطالب الغربية تحتاج إلى نوع من التدخل السافر، والضغوط المتوالية، حتى يمكن تحقيق هذا القدر من السيطرة الشاملة. وهى عملية ـ فى التحليل الأخير ـ تمثل نوعا من الاستعمار الجديد، وهو أسوأ من الاستعمار القديم؛ لأنه ليس استعمارا يحتل الأرض، بل استعمار يحتل كل شىء، حتى العقل.

تصنيع الحكومات

أردنا من هذا الوصول إلى طبيعة الخطط الأمريكية للتدخل فى المنطقة العربية والإسلامية، فما يراد تنفيذه فى مصر لا يمكن أن يتحقق من خلال النظام المصرى الحاكم، بل المطلوب هو تغيير النظام نفسه، وذلك بإحلال نظام بديل عنه. والضغوط التى تمارس على نظام الحكم فى مصر تهدف لدفع النظام لإجراء العديد من الإصلاحات السياسية حتى يفقد النظام نفسه السيطرة على مجريات العمل السياسى، ويصبح من الممكن إسقاط النظام ودفع نخبة بديلة له للوصول إلى السلطة. وهذه النخبة البديلة هى التى يجرى تصنيعها الآن. فمن خلال التأييد المادى قبل المعنوى تحاول العديد من الجهات الأمريكية والأوروبية دفع العديد من الرموز والمؤسسات الموالية لها لتلعب دورا سياسيا فى مواجهة النظام. والكثير من هذه القوى المصنعة تسقط نظرا لوعى الرأى العام وقدرته الشديدة على اكتشاف عملاء ووكلاء الإدارة الأمريكية. ولهذا تعددت المنابر والمؤسسات الموالية للمشروع الغربى، فى محاولة للوصول إلى نخبة يمكن تمريرها.

وهناك على الساحة المصرية صحف وأحزاب ومؤسسات مدنية ورجال أعمال وتكتلات قبطية تعمل من خلال التبعية للمشروع الأمريكى، وتنتظر الفرصة لتحقيق دورها من خلال الدعم الأمريكى لها، ومن خلال ما تمارسه الإدارة الأمريكية من ضغوط على النظام

الحاكم فى مصر. فهناك نخب سياسية تحتاج للدعم الأمريكى لتعوض فقدانها للجماهير، وحتى تستطيع الاستفادة من أموال المعونات الأمريكية والأوروبية، لتحصل على دعم جماهيرى. وهناك جماعات من رجال الأعمال ترى أن التدخل الأمريكى يحمى مصالحها، ويدعم دورها السياسى. وهناك جماعات قبطية ترى فى التدخل الأمريكى فرصتها لتحقيق مطالبها الطائفية، والبعض منها يتصور إمكانية تحقيق نفوذ للجماعة القبطية فى مجريات السياسة المصرية ربما يتجاوز حجم الوجود القبطى فى مصر.

ومن هذه النخب ـ أى جماعات المارينز ـ سيتم تشكيل وتصنيع النخبة البديلة لتكون جاهزة للقفز على الحكم فى مصر فى اللحظة التى يفقد فيها النظام المصرى سيطرته على مجمل الأوضاع السياسية نتيجة للضغوط التى يتعرض لها. ويفترض أن يقدم النظام المصرى تنازلات أو مبادرات متتالية للإصلاح حتى يتحرر المجال السياسى من سيطرته، وتكون هذه النخبة المصنعة قادرة على السيطرة على المجال السياسى من خلال ما يتاح لها من دعم غربى. كما يفترض أن تظهر هذه النخبة المصنعة بوصفها القوى المحررة لإرادة الجماهير حتى يتحقق لها دعم من الناس، ويتم تمرير حكومة المارينز فى مصر.

ورقة الأقباط

عبر أكثر من عقدين من الزمان، كان الأقباط ورقة فى الصراعات

السياسية فى مصر، خاصة الصراع بين التيارات العلمانية والإسلامية، وجاء الدور الآن ليكون الأقباط ورقة فى عملية التدخل الخارجى، وعملية تغيير النظام السياسى المصرى. ولعل هذا الأمر يمثل واحدة من أشد الجوانب خطورة فى لعبة التحالف البرتقالى. فالقوى التى تريد القيام بعملية التغيير لصالح الإدارة الأمريكية والأوروبية من خلال لعبة التظاهر من أجل الديمقراطية ـ والتى تريد إعادة إنتاج المشهد الأوكرانى ـ تعلم جيدا أن الأقباط ورقة رابحة فى هذه اللعبة. فعندما ترفع نخبة سياسية أو حزب سياسى شعارات ومطالب الأقباط، وتتبنى تحقيق مطالبهم ـ حتى الطائفية منها ـ يصبح لهذه النخبة تأييد جماهيرى من الأقباط، ليس بسبب الاقتناع بمشروعها السياسى، ولكن بسبب مغازلتها لأحلام جماعة طموحة.

إذا عدنا للمشهد القبطى ـ بدءًا من حادثة وفاء قسطنطين، حتى أحداث الفيوم ـ سنرى أن المشهد أصبح معدا لحالة خروج على النص التاريخى، وأننا بالفعل أمام لحظة مناسبة لانفلات الممارسات السياسية عن الحدود المتعارف عليها والمتفق عليها عبر تاريخ التعايش المصرى. ولا يمكن لأحد أن يتصور أن تغفل القوى الخارجية والقوى الداخلية التابعة لها عن أهمية توظيف الحالة القبطية الراهنة لخدمة مصالحها. بل نقول: إن الدعم الغربى ـ والأمريكى خاصة ـ للعديد من المنظمات القبطية فى الخارج والداخل هو الذى أدى لحالة الخروج على أسس التعايش وتقاليده

فى المظاهرات القبطية الأخيرة، والتى بدأت في التكرار بوتيرة متصاعدة، مما يدل على أن التدخل الخارجى خلق حالة توتر واضطراب داخلى عندما أصبح عنصرا مؤثرا على قضايا الداخل. أى أن التدخل الخارجى فى قضايا الأقباط أخل بحالة التوازن الداخلى التى يمكن الوصول لها، فأصبحت الحالة القبطية من أوراق التوتر الداخلى المراد توظيفها لتصنيع حالة من الديمقراطية التابعة، أى تصنيع حكومة من المارينز المصريين.

وإذا كانت عمليات التدخل الخارجى تضر بمصلحة الأمة، وإذا كانت عمليات تصنيع النخب تضر بالحياة السياسية فإن عملية توظيف الحالة القبطية الراهنة فى المخطط الأمريكى تضر بمجمل مستقبل الأمة. والمشكلة الحالية تتفاقم بسبب تلك الحالة القبطية غير المنضبطة، والتى تمثل حالة من الاندفاع غير الرشيد. ولا نجد من يستطيع الوقوف فى وجه هذه الحالة من الأقباط أنفسهم، ليس لعدم وجود من يعارضها، ولكن لصمت كل من يعارض هذه الحالة. لقد تحولت حركة المطالب القبطية إلى حركة لها الصوت الأعلى، وتملك بحكم تغللها المؤسسى أن توقف أى صوت يواجهها، وأصبحت تداعب أحلام البسطاء من الأقباط، وتوظف مشكلاتهم ومخاوفهم، وتقوم على تعميق الشعور بالاضطهاد.

والمشهد اللبنانى يمثل تمهيدا ضروريا للمشهد المصرى، والمظاهرات القبطية فى القضايا الدينية تمثل تمهيدا للتظاهر السياسى. والمظاهرات البرتقالية التى تخطط لها الإدارة الأمريكية والمؤسسات والنخب المصرية

التابعة لها ستكون تتويجا لحالة التوتر الداخلى الذى يستغل حالة الاحتقان السياسى والطائفى معا. والمشكلة أن عملية الخداع السياسى التى ستمارسها القوى التى ستحظى بالتأييد من الإدارة الأمريكية سوف تسقط سريعا، وستنقلب الجماهير على النخب المتغربة والحكومات المصنعة والنخب المزيفة، ولكن استغلال حالات التوتر الداخلى يدفع لحالة نزاع طائفى محتمل وممكن، والمشهد العراقى ليس ببعيد. لهذا ننتظر ظهور الصوت القبطى الذى يوقف حالة الاندفاع، ويراجع تلك الحالة الطائفية، كما حدث فى العديد من المناسبات التاريخية الماضية، حتى أصبحت حالة الطائفية القبطية، حالة لا تكتمل تاريخيا، وتظل حالة عارضة سرعان ما تزول.

***

تحالف لفرض مشروع الهيمنة الغربية

قلة قليلة هى التى تنادى علنا بالتدخل الخارجى، وتؤيد السياسة الخارجية الأمريكية، وتتحالف مع المنظمات الدولية لتمرير مشروع الهيمنة الحضارية الغربية. ولكن الوقائع الجارية فى مصر والبلدان العربية والإسلامية تشير بوضوح لتزايد المؤسسات والنخب الداعية لمشروع الهيمنة الغربية. ومن الواضح بالطبع صعوبة الدعوة العلنية لتأييد المشروع الغربى لما يؤدى له من موقف سلبى لدى الرأى العام. لهذا يفقد من يؤيد المشروع الغربى علانية مصداقيته لدى الناس، ويواجه برفض جماهيرى يفشل مشروعه.

والرأى العام الرافض للتدخل الخارجى يجعل بعض المؤسسات والنخب تتجه لرفض التدخل الخارجى، ولكنها فى الوقت نفسه تنادى بأفكار ومشاريع تدعم المخطط الأمريكى والغربى. وفى هذه المساحة نجد من يرفض التدخل الخارجى ويتلقى دعما وتمويلا غربيا. ونجد من يرفض التدخل الخارجى ويرفض التمويل الخارجى، وفى الوقت نفسه يدعو لأفكار المشروع الغربى.

لهذا أصبح من الضرورى اكتشاف كل العناصر المتحالفة مع المشروع الغربى، وعدم الارتكان للشعارات السياسية التى تدين التدخل الخارجى. فالمواقف لدى النخبة المتغربة - أى وكلاء المشروع الغربى - وصلت لحد واضح من الازدواجية بين ما يعلن للناس والهدف الحقيقى غير المعلن. كذلك أصبح من الواضح تعدد مستويات العلاقات مع الجهات الخارجية والتى بات معظمها غير معلن. وكأننا بصدد عمل منظم من النخب والمؤسسات التى تنتمى للمشروع السياسى الغربى يأخذ العديد من الأشكال، منها الصريح والمعلن، ومعظمها ضمنى وغير معلن.

اكتشاف المارينز العرب

كل من يحاول مواجهة وكلاء المشروع الغربى يواجه بالعديد من التهم تبدأ بالتخلف والرجعية وتنتهى بالتهم الأكثر شهرة وهى الإرهاب، أو

الحض على الكراهية وتبرير الإرهاب. فكل من يواجه أتباع المشروع الغربى هو ضد الديمقراطية، وبالتالى لا يحق له ممارسة الحرية، ولا يجوز له التعبير عن مواقفه. تلك الحرب الشرسة التى تشن على القوى المعادية للمشروع الغربى تعد محاولة لاستئصال تلك القوى، وفتح الباب أمام الهيمنة الخارجية.

وحتى نصل إلى تعريفات وتعبيرات دقيقة نرى التحدى الخارجى بوصفه محاولة لفرض قيم الحضارة الغربية على الأمة العربية والأمة الإسلامية، وأيضا على العالم. لهذا يمكن تعريف المعركة السياسية المعاصرة بأنها معركة بين القوى المتمسكة بهويتها الحضارية، والنخب الداعية للتغريب والتى تنادى بفرض القيم الغربية على مجمل حياة الأمة، وليس فى المجال السياسى فقط. فالتحدى الراهن هو تحد حضارى فى المقام الأول؛ لأن الاستعمار الجديد المتمثل فى السياسة الأمريكية ـ والمدعوم من الاتحاد الأوروبى والكيان الصهيونى ـ هو استعمار حضارى بامتياز. فالهدف من الحملة الاستعمارية الجديدة هو نشر القيم الغربية فى مختلف مجالات الحياة، وتطبيق النظام السياسى الغربى ـ بما فى ذلك تأسيس النظام العام، والدستور والقانون ـ على معيار القيم الغربية.

من خلال هذا التصور نعرف وكلاء المشروع الغربى بأنهم النخب الداعية لتطبيق القيم الغربية فى بلادنا. فإذا كانت هذه النخب أو

مؤسساتها تقبل التدخل الخارجى، أو كانت ترفضه، وإذا كانت تقبل التمويل الخارجى أو ترفضه، فهى فى كل الحالات تتفق مع المخططات الخارجية فى الأهداف. وهذا يجعلنا نستشعر خطورة النخب والمؤسسات التى ترفض التدخل الخارجى؛ لأنها تحاول تجميل صورتها أمام الرأى العام، كما تحاول إخفاء حقيقة مشروعها السياسى. فإذا جاءنا التغريب من خلال التدخل الخارجى أو بأموال الخارج، أو إذا جاءنا بجهود محلية فإن النتيجة واحدة.

ولكن علينا ملاحظة غرابة ما يحدث فى بلادنا، فكيف تأتى الهيمنة الغربية بجهود محلية، إن الأمر من الغرابة لحد يؤكد عدم جدوى تصنيف النخب والمؤسسات الداعية لتطبيق المشروع الغربى بحسب علاقاتها بالخارج وما تتلقاه من دعم معنوى أو مادى. نقصد من هذا أن وكلاء المشروع الغربى - أى المارينز العرب - يشكلون فى الواقع العملى التكتل الداعم للتدخل الخارجى، والجهاز التنفيذى الذى يتولى تنفيذ مخطط الهيمنة الخارجية. لهذا فرفض التدخل الخارجى ليس إلا مظهرا خارجيا يخفى حقيقة النتائج النهائية لمشروع التغريب.

حلف التغريب

يتمثل المأزق الراهن فى حجم الضغوط الخارجية الدافعة لمشروع التغريب وما وصلت له من حد سافر يستخدم كل أساليب الترغيب

والترهيب دون أى اعتبار لقواعد القانون الدولى أو المواثيق الحاكمة للعلاقات الدولية. ومع قوة التدخلات الخارجية المعتمدة على قوة الإمبراطورية الأمريكية، إلا أننا نكتشف عدم إمكانية تطبيق المخطط الغربى بدون وجود دعم داخلى، أى بدون دور وكلاء الغرب المحليين. فالهدف النهائى للمشروع الأمريكى يتمثل فى الوصول إلى نظام سياسى يحكم البلدان العربية والإسلامية يتحالف مع مشروع الهيمنة الغربية.

لهذا برز دور النخب المحلية المؤيدة لمشروع الهيمنة الغربية، والتى أصبحت العماد الرئيسى لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية. فالاستعمار الحديث لا يهدف للسيطرة على العالم من خلال القوة العسكرية المباشرة، بل يهدف للسيطرة على العالم من خلال النخب الحليفة، وتبقى الآلة العسكرية وسيلة لإخضاع النظم التى لا تجدى معها أساليب الترغيب والترهيب غير العسكرية. ومع تزايد التدخلات الخارجية وتزايد إمكانية تحقيقها لأهدافها أصبحت النخب والمؤسسات الداعمة للمشروع الغربى تتجه لتسريع عملها، وتؤكد تحالفها.

فاليوم أصبحنا بصدد كتلة من النخب والمؤسسات التى تعمل على مستويات عدة، وتترابط فيما بينها، وتتشابك علاقاتها. وخطورة هذا الأمر تتمثل فى العمل المنظم على مستويات متعددة، يدعم كل مستوى منها المستويات الأخرى. فالقضية لا تقف عند حد الحديث عن الانتخابات الرئاسية، أو القضايا المتعلقة بالأحزاب السياسية

والانتخابات البرلمانية، ولكن الأمر يتجاوز كل هذا ليصل إلى القضايا الاجتماعية والدينية والاقتصادية لنصبح أمام عمل منظم فى أكثر من اتجاه، ولكنه يعمل فى النهاية على نشر القيم الغربية، أو تحقيق بعض التطبيقات المتتالية لأنظمة وقوانين نابعة من الخبرة الغربية.

فهناك محاولات لاختراق الخطاب الدينى، وبالتالى اختراق المؤسسات الدينية، والتأثير على الفتاوى الدينية، ومحاولات مماثلة للتأثير على مناهج الدين فى المدارس، ومحاولات أخرى لتغيير وضع المرأة فى المجتمع، ومحاولات لتغيير وضع الجماعات الفرعية بعد تحويلها لأقليات بالمفهوم الغربى، أى جعلها أقليات حضارية لا تنتمى لحضارة الأغلبية. وكل هذه المحاولات تشترك فى أنها تعتمد على المنهج الغربى، وتأخذ من القيم الغربية مرجعية لها. لهذا لا نرى فى كل هذا محاولات للإصلاح، بل هى محاولات للتغريب. فمن يريد تحقيق الإصلاح والتغيير يفترض فيه تبنى رؤية جديدة، تعتمد على حضارة الأمة كمرجعية لها، لا أن يتبنى القيم الغربية ويحاول فرضها على جمهور الأمة. فالأصل فى النهضة والتغيير والإصلاح أن يكونا تعبيرا عن الناس، ويأتيا منهم ومن قيمهم وحضارتهم وثقافتهم.

كيفية المواجهة

رغم خطورة الموقف الحالى إلا أننا نرى ضرورة المواجهة السياسية

والفكرية. بالطبع يجب منع التمويل الخارجى عن النشاط السياسى، ومنع التحالف السياسى لتمرير مرشحين لقوى أجنبية، ولكن المواجهة الحقيقية ستتحقق من خلال معركة ضد الكتل المؤيدة للمشروع الغربى، معركة يكون هدفها الأول والأخير هو الرأى العام. فلن يمنع التدخل الخارجى، ولن يوقف النخب التابعة للغرب إلا رأى عام واع ورشيد، يعرف كيف يميز بين بضاعتنا وكل بضاعة تأتينا من الخارج مهما تزينت أو تخفت. ولا أبالغ إذا قلت: إننا أمام معركة قيم، معركة نريد أن نواجه فيها المشروع الغربى بقيم أمتنا. وكلما تأكد الرفض الشعبى الجماهيرى للقيم الغربية الوافدة، وكلما تأكدت قدرة الجماهير على اكتشاف القيم الوافدة، ووكلاء المشروع الغربى، اقتربنا من النصر فى معركة الهيمنة الغربية، أى الاستعمار الحضارى الجديد.

***

الخاتمة

نحن أمام معركة حقيقية، ونحتاج للخروج منها منتصرين، نحتاج لتحقيق النهضة التى تليق بنا وبحضارتنا وتاريخنا. ولذلك فإن معارك اليوم لن تنتهى غدا، بل ستحدد المستقبل القادم، ولسنوات طويلة. وعلينا أن ندرك أننا أمام مرحلة تاريخية مهمة، يمكننا خلالها تحقيق النهضة والحرية، أو يمكن أن نُهزَم مرة أخرى، ونعود لدائرة السقوط فى التخلف، ويتجدد استعمار بلادنا مرة أخرى، كما حدث فى القرنين الماضيين.

علينا أن نجعل القرن الحادى والعشرين قرنا لنهضتنا وتقدمنا. لقد بات المسرح معدا لمنهج جديد فى الكفاح ضد التخلف والتراجع الحضارى، والكفاح ضد قوى الاستعمار والعدوان الخارجى. نقول بات المسرح معدا لأن الاستعمار الأمريكى الجديد أصابه الغرور القاتل والغطرسة، ويريد حكم العالم. والمسرح معد لأن الأنظمة المستبدة التى حكمت العالمين العربى والإسلامى بدعم من الغرب لم يعد من الممكن استمرار استبدادها بعد أن نخر السوس فى عظام الاستبداد، وبعد أن فقدت الدعم الغربى. واللحظة التى تحاول فيها الإدارة الأمريكية التخلص من حلفاء الأمس - كى تصنع حلفاء الغد - هى لحظة تفكك الاستبداد والهيمنة الخارجية التى يراد منها التحول للحظة تفقد فيها الأمة سيطرتها على مصيرها، وهى اللحظة التى علينا فيها تأسيس حرية الأمة لتسيطر على مصيرها، وتصنع نهضتها.

* * *